



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

آب 2010

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر آب للعام الجاري 2010، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

1. وقوع عدد من حالات الوفاة لأسباب متفرقة منها وفيات في ظروف غامضة أو في شجارات عائلية وأخرى نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة الأمنية.
2. استمرار إدعاءات التعذيب وسوء معاملة للموقوفين في قطاع غزة والضفة الغربية، وفقاً لشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاصاً في قطاع غزة والضفة الغربية.
4. استمرار إشكالية عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو المماثلة أو الالتفاف عليها في الضفة الغربية وتحويل الحالات التي يصدر فيها قرارات بالإفراج إلى القضاء العسكري وإصدار أحكام سجن بحقهم.
5. بروز حالات من الاعتداء على الحريات والتجمع السلمي، والاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان.
6. استمرار إشكالية عدم تزويد الحكومة المقالة في قطاع غزة بدفاتر جوازات السفر من قبل وزارة الداخلية في رام الله.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة 13 حالة وفاة خلال شهر آب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، منها 9 حالات في قطاع غزة و 4 في الضفة الغربية، توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: 4 حالات وفاة نتيجة الشجارات والخلافات

والقتل الخطأ وقعت حالتان في قطاع غزة وحالتان في الضفة الغربية، 4 حالات وفاة في ظروف غامضة وقعت 3 حالات في قطاع غزة وحالة واحدة في الضفة الغربية، 3 حالات وفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، وقعت حالتان في قطاع غزة وحالة واحدة في قطاع غزة، إضافة إلى حالتا وفاة نتيجة حوادث الأنفاق.

وفيما يلي توضيح لحالات الوفاة خلال شهر آب

1. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ

رصدت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الوفاة التالية والتي وقعت على خلفية الشجارات العائلية أو القتل الخطأ.

- بتاريخ 2010/8/5 توفي المواطن أيمن أديب الحاج 19 عاماً من مدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس أثناء شجار عائلي. وحسب المعلومات المتوفرة للهيئة لدى فإن المذكور أصيب خلال شجار بين عائلتين وقع في مدينة غزة، تم خلاله استخدام الأسلحة النارية، وقد حضرت الشرطة إلى المكان، وقامت بفض الشجار، ونقلت المصابين إلى مستشفى الشفاء بالمدينة لتلقي العلاج، وأوقفت عدد من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2010/8/30 توفي المواطن سلامة رمضان النباهين 33 عاماً من مدينة البريج، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في أنحاء مختلفة من الجسم خلال شجار عائلي. وحسب المعلومات المتوفرة للهيئة فإن إصابة المذكور تمت خلال شجار عائلي استُخدمت فيه الأسلحة النارية، الشرطة حضرت إلى المكان وأوقفت عدد من المشتبه بهم على ذمة التحقيق في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/25 توفي المواطن محمد يوسف اسعد توبة 27 عاماً من قرية كفر جمال بمحافظة قلقيلية، جراء إصابته بعدة طعنات بواسطة سكين وذلك في شجار عائلي. ووفقاً لمعلومات الهيئة أن الجريمة وقعت على خلفية شجار عائلي سابق، وقد سلم الجاني نفسه إلى الشرطة التي بدورها أحالته إلى النيابة العامة في محافظة طولكرم لتجري محاكمته وفقاً للقانون.

- بتاريخ 2010/8/28 عثرت شرطة محافظة جنين على جثة الفتى عبد الكريم وليد محمد حمامرة 15 عاماً من قرية جبج بمحافظة جنين، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد عثر على وعليها آثار طعنات في الرأس والخاصرة والصدر، وقد تم إلقاء القبض على الجاني وهو فتى يبلغ من العمر 15 عاماً، وبعد التحقيق تبين أن الجريمة قد وقعت نتيجة شجار وقع بينهما.

2. الوفاة في ظروف غامضة:

رصدت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 حالات وفاة وقعت في ظروف غامضة 3 منها في قطاع غزة وحالة واحدة في الضفة الغربية وهي على النحو التالي:

- بتاريخ 2010/8/27 عثر على جثة المواطن سامي محمد بكير عنان 39 عاماً من مدينة غزة، في مستشفى الشفاء بغزة. وحسب المعلومات المتوفرة للهيئة فإن عائلة المواطن تلقت اتصالاً هاتفياً من أحد أصدقاء المذكور أفادها بوجود الجثة في المستشفى، وحسب ما أفاد الأطباء للعائلة أن سبب الوفاة ناجمة عن تعرضه للصعق الكهربائي، وحقن بالسم في يديه، وقد حضرت الشرطة إلى المكان، وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2010/8/14 تم العثور على جثة الطفلة ميسون عبد العظيم أبو منديل 11 عاماً، من بلدة القرارة بمحافظة خانينوس، نتيجة الاختناق. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن عائلة المذكورة عثرت على جثتها معلقة بواسطة منديل في مخزن في داخل منزل العائلة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/17 توفيت المواطنة جبرية منصور أبو قينص 62 عاماً، من مدينة غزة، جراء إصابتها بعدة أعيرة نارية في الصدر. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فقد تم إطلاق النار على المذكورة أثناء جلوسها أمام منزل العائلة بصحبة زوجها، حيث توقفت سيارة مدنية بزجاج أسود، وأطلقت أعيرة نارية من قبل مجهولين، وقد تم نقلها إلى مستشفى الشفاء بالمدينة حيث توفيت قبل وصولها، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/6 تم العثور على جثة المواطنة هدى خليل إسماعيل القواسمة 45 عاماً من مدينة الخليل، وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فقد عثر على الجثة في منزل المغدورة وعليها آثار عيار ناري في الرأس أدى إلى وفاتها، وقد تم نقل الجثة إلى مستشفى الخليل الحكومي، وحضرت الشرطة والنيابة العامة وتم توقيف خمسة من المتهمين على ذمة التحقيق لدى المباحث الجنائية في الخليل، وما زالت حتى اللحظة ظروف الوفاة غامضة.

3. الوفاة نتيجة الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير 3 حالات وفاة نتيجة عدم اتخاذ وسائل السلامة العامة، حالتان منها في قطاع غزة وحالة واحدة في الضفة الغربية على النحو التالي:

- بتاريخ 2010/8/3 توفي المواطن علي عبد المعطي الشرفا 25 عاماً من شمال غزة، جراء سقوطه من أعلى برج الأندلس الواقع على طريق أبراج الكرامة بمحافظة شمال غزة، وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن البرج غير مأهول بالسكان نظراً لتعرضه للتدمير خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/16 توفيت المواطنة زينات عليان العمور 40 عاماً من مدينة خانينوس، متأثرة بحروق أصيبت بها جراء حريق اندلع في منزل العائلة بتاريخ 2010/8/11. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الحريق اندلع لدى قيام المذكورة بتزويد لمبة مشتعلة في منزلها بمادة السولار، ما أدى إلى احتراق المنزل،

وتم نقلها إلى المستشفى، وقد حضرت قوات الدفاع المدني إلى المكان وقامت بإخماد الحريق، وقامت الشرطة بفتح تحقيق في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/16 توفي **الطفل محمد ياسر صلاحات 12** عاماً من بلدة الفريديس بمحافظة بيت لحم جراء اختناقه بشنق نفسه بواسطة حبل بلاستيكي معلق في شجرة في فناء البيت، وقد حضرت الشرطة إلى مكان الحادث، وفتحت تحقيقاً وتم تسجيل الحادث قضاء وقدر.

4. حالات الوفاة في الأنفاق

وثقت الهيئة حالي وفاة نتيجة الاختناق أثناء العمل في الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية.

5. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح - انفجارات داخلية

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالات الإصابة التالية في قطاع غزة نتجت عن سوء استخدام السلاح أو الانفجارات المحلية.

- بتاريخ 2010/8/11 أصيب المواطنون **محمد منير الجملة 19** عاماً و **إياد رياض مطر 33** عاماً، و **أحمد عبد مطر 63** عاماً، **سهيل أحمد مطر 36** عاماً، و **وخالد محمد مطر 29** عاماً، و **وعصام إبراهيم النواجحة 59** عاماً و **وكمال حسين الكيلاني 20** عاماً و **أنس أحمد حمادة 19** عاماً وجميعهم من سكان حي الشيخ رضوان بغزة، بأعيرة نارية بأنحاء مختلفة من الجسم وذلك في شجار عائلي استخدمت فيه الأسلحة النارية. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن الشرطة حضرت إلى المكان، وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/22 أصيب المواطن **بشير محمد حماد 43** عاماً من بيت لاهيا، بعدة أعيرة نارية في القدم اليسرى أثناء وجوده في سيارته. وحسب إفادة المذكور للهيئة أنه وأثناء عودته بسيارته، بصحبة عائلته، من شاطئ بحر غزة إلى منزله، اعترضت طريقه سيارة مدنية نزل منها **4** أشخاص، بينهم اثنين ملثمين، مسلحين، بمسدس ورشاش آلي، وعندما رفض النزول من السيارة، تم إطلاق ثلاثة أعيرة نارية على قدمه، على مرأى من زوجته وأطفاله ومن ثم قام المعتدين بالهرب، وقد تم نقله إلى مستشفى الشفاء بالمدينة. وقد حضرت الشرطة إلى المستشفى، وفتحت تحقيقاً في الحادث.

6. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تنظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية، بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مٌجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر آب والأشهر التي سبقته في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواءً العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال شهر آب 192 شكوى ضد الأجهزة الأمنية، كان من بينها 18 شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أي ما نسبته (9%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية. وقد توزعت هذه الشكاوى على النحو التالي:

- 12 شكوى ضد جهاز الشرطة.
- شكويان ضد جهاز الأمن الوقائي.
- 3 شكاوى ضد جهاز المخابرات العامة.
- شكوى واحدة ضد جهاز الاستخبارات العسكرية.

تركزت ادعاءات التعذيب بين الشبح والضرب واللكم والضرب على القدمين والتهديد والتعذيب النفسي، إلى جانب سوء المعاملة.

وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 47 شكوى ضد الأجهزة الأمنية 9 شكاوى ادعى المواطنون فيها تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، أي ما نسبته (19%) من عدد الشكاوى ضد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة أثناء الاحتجاز لدى جهازي الأمن الداخلي والشرطة التابعين لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة.

وقد تنوعت إدعاءات التعذيب وفقاً لإفادات المشتكين بين الشبح لساعات طويلة والضرب على القدمين "فلكة"، وتقييد الأيدي إلى الخلف وتعليق الجسم بخطاف في نافذة مرتفعة، عصب العينين لفترات طويلة إضافة إلى الضرب بالعصي والبرابيش، والركل بالأرجل والضرب بالأيدي على مختلف أنحاء الجسم، كل ذلك إلى جانب سوء المعاملة.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

لا زالت الهيئة تنظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء المدني)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وقد استمرت تلك الاعتقالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بوتيرة متفاوتة، وقد تلقت الهيئة العديد من الشكاوى من مواطنين تم اعتقالهم وحجز حريتهم بشكل تعسفي.

وخلال شهر آب قامت الأجهزة الأمنية في محافظة الخليل باعتقال عدد من مدراء مكاتب نواب المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير، وكذلك اعتقال عدد من أبناء النواب وأقاربهم في إطار التضييق عليهم وملاحقة واعتقال أي مواطن يتوجه إليهم في مكاتبهم أو في منازلهم.

فقد تلقت الهيئة خلال شهر آب في الضفة الغربية 242 شكوى من بينها 192 شكوى ضد الأجهزة الأمنية تركزت 107 منها حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً .

أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال شهر آب 57 شكوى من بينها 47 شكوى ضد الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع والتابعة لوزارة الداخلية في الحكومة المقالة، منها 25 شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية.

ثالثاً: الاعتداء على حرية التجمع السلمي والاعتداء على حرية الصحفيين والاعتداء على الجمعيات

وقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير الاعتداءات التالية على حرية التجمع السلمي وحرية الصحافة والإعلام والاعتداء على الجمعيات:

- بتاريخ 2010/8/25 وأثناء عقد مجموعة من قيادات الأحزاب والفصائل الفلسطينية وممثلي عدد من المؤسسات الأهلية وقيادات وطنية مستقلة وشخصيات عامة مؤتمر تمت الدعوة إلى عقده لمناهض المشاركة الفلسطينية في المفاوضات المباشرة المزمع عقدها في مطلع أيلول 2010، قامت مجموعة شبابية منظمة بأعمال هدفها تعطيل أعمال المؤتمر. ووفقاً للمعلومات التي وصلت للهيئة من خلال إفادات عدد من المؤتمرين، أنه ومع بداية الاجتماع قامت المجموعة الشبابية بإحداث فوضى في قاعة الاجتماع، حيث تعالت صرخات أفراد هذه المجموعة متهمه منظمي المؤتمر بالخيانة والتآمر على الوطن، رافعين صور الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ومع بداية حديث رئيس المؤتمر "الدكتور ممدوح العكر" بدأ صياح وهتافات داخل القاعة ورافقه صعود عدد من الأشخاص إلى منصة المؤتمر ووضعوا شعاراً مكان شعار المؤتمر ومزقوا شعار المؤتمر، ثم نزع الميكروفون من رئيس المؤتمر. وبعد ذلك قرر منظمو المؤتمر على الفور مغادرة القاعة والتوجه في مسيرة سلمية إلى شوارع مدينة رام الله للاحتجاج على ما جرى داخل القاعة.

- بتاريخ 2010/8/4 تم الاعتداء على الصحفي أحمد موسى فياض 36 عاماً، من قبل أفراد الشرطة في مدينة خانيونس. وحسب إفادة المذكور للهيئة أنه وأثناء قيامه بعمله بالتصوير داخل المدينة الرياضية حيث كان من المقرر إقامة حفل لفرقة طيور الجنة الأردنية، قام أحد أفراد الشرطة بالصراخ عليه، والشتم، ثم تم الاعتداء عليه بالضرب، ومصادرة الكاميرا الخاصة بعمله، على الرغم من إبلاغهم أنه يعمل كصحفي ومراسل لموقع الجزيرة. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فقد تم في وقت لاحق التحقيق في الحادث من قبل قيادة الشرطة وتم إعادة الكاميرا للصحفي.

- بتاريخ 2010/8/10 منعت الشرطة في غزة، الاعتصام الجماهيري الذي نظّمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ساحة الجندي المجهول وسط غزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الجبهة قامت بتنظيم الاعتصام احتجاجاً على استمرار أزمة الكهرباء في قطاع غزة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وطالبت المعتصمين مغادرة المكان، بحجة عدم وجود ترخيص للاعتصام، وعندما رفض المعتصمون الانصياع للأمر،

تم استدعاء قوات مساندة من قبل الشرطة، وقاموا بإطلاق النار في الهواء، وتم الاعتداء على المشاركين بالضرب بالهراوات وأعقاب البنادق، وتم نقل عدد منهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

- بتاريخ 2010/8/5 تم الإعلان عن قرار صادر عن وزير الداخلية بغزة بتاريخ 2010/7/11 يحظر بموجبه على جميع الموظفين المدنيين المستنكفين، الانتساب للجمعيات العمومية في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو العمل كموظفين فيها أو كأعضاء في مجالس إدارتها، وكذلك عدم اعتماد أي مجلس إدارة لأي جمعية في حال وجود أي من الموظفين المقصودين بين أعضائها.

- بتاريخ 2010/8/27 وأثناء محاولة النائب نايف الرجوب إلقاء خطبة الجمعة في (مسجد دورا الكبير) وقع اعتداء بالأيدي والعصي على المصلين من قبل رجال الأمن الذين كانوا بالزى المدني محاولين منعه من الخطابة، وقد أدى ذلك إلى النائب للمسجد متوجهاً إلى مسجد آخر لإلقاء خطبته وفي تلك الأثناء حصل مشادة كلامية بين النائب وبين احد ضباط الأجهزة الأمنية، وتدخلت قوات الأمن (حفظ النظام والتدخل السريع) وقامت باقتحام المسجد والاعتداء على المصلين بالعصي واعتقال عشرات المصلين.

- بتاريخ 2010/8/27 وأثناء خروج المصلين من مسجد (خياب) في مدينة الخليل عقب صلاة العصر قام عدد من أفراد الأجهزة الأمنية بالاعتداء على عدد من المصلين مستخدمين العصي والأيدي وذلك على خلفية حضورهم محاضرة دينية داخل المسجد كان قد دعا لها حزب التحرير.

- بتاريخ 2010/8/14 قام جهاز الأمن الداخلي بإغلاق مقر اللجنة الشعبية للاجئين، الواقع في مدينة رفح. وحسب إفادة رئيس اللجنة للهيئة أن أفراداً من الجهاز حضروا إلى مقر اللجنة، وقاموا بعملية التفتيش، وطلبوا من جميع المتواجدين مغادرة المكان، ولا يزال أفراد الأمن يتواجدون في المقر حتى الآن، دون إبداء أي مبررات.

رابعاً: الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان

برز بشكل واضح خلال شهر آب من العام 2010 الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد تمثل ذلك الاعتداء بقيام أعضاء كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي في قطاع غزة بإقرار مشروع قانون الهيئة بالقراءة الثانية. وقد نتج عن ذلك محاولة المساس بالهيئة وعملها على مستوى قطاع غزة.

وقد قامت الهيئة بإصدار بيان بتاريخ 2010/8/26 تطالب فيه وبشكل واضح تراجع أعضاء كتلة الإصلاح والتغيير البرلمانية عن قرارها المشار إليه، ووقف جميع الإجراءات التي من شأنها المساس بالهيئة وعملها، علاوة على عقدها مؤتمراً صحفياً تحدث فيه المفوض العام للهيئة د. ممدوح العكر والمديرة التنفيذية الأستاذة رندا سنيرة، أوضحاً فيه موقف الهيئة الصريح والواضح من هذه الخطوة، وكانت الهيئة أصدرت بتاريخ 2010/8/12 بياناً عشية إقرار كتلة الإصلاح والتغيير قانون الهيئة بالقراءة الأولى تطالب فيه بوضوح تراجع أعضاء المجلس التشريعي في غزة عن قرارهم المشار إليه.

خامساً: الاعتداء على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة

وقعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير حوادث الاعتداء التالية على الممتلكات العامة والخاصة:

- بتاريخ 2010/8/13 تعرض مقر مركز شرطة دير البلح لإطلاق النار من رشاش آلي من قبل أحد أفراد جهاز الأمن والحماية، وهو نجل أحد الوزراء في الحكومة المقالة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن سبب الحادث هو قيام أفراد الشرطة بتوقيف شقيق المذكور، وقد قامت الشرطة بتوقيفه في نظارة المركز على أثر قيامه بإطلاق النار صوب المقر وتم إخلاء سبيله في وقت لاحق.

- بتاريخ 2010/8/15 تعرض مقر روضة براعم بيسان التابع لجمعية النجدة الاجتماعية، الواقع في مدينة رفح للسرقة. وحسب إفادة مديرة الجمعية للهيئة، أنه تبين حدوث كسر في بوابة المقر، ودخول مجهولين وسرقة جهاز كمبيوتر، وتم العبث ببعض الأوراق الخاصة بالعمل، وتم إبلاغ الشرطة بالحادث. كما أن مقر الجمعية تعرض للسرقة مرتين خلال الشهر بين الماضيين، ولم يتم الكشف عن ملابس تلك الحوادث حتى الآن.

- بتاريخ 2010/8/19 تعرض مقر مركز غزة المجتمعي التابع لبرنامج غزة للصحة النفسية، الواقع غرب مدينة غزة للسرقة. وحسب إفادة نائب مدير البرنامج للهيئة، أن قسم الأبحاث في المركز تعرض للسرقة من قبل مجهولين، وتم سرقة جهاز حاسوب وطابعة ليزر وجهاز راوتر وجهاز يو بي أس، وأنه تم الاتصال مع الشرطة، حيث حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/9 انفجرت عبوة ناسفة أسفل سيارة المواطن ماهر عطية أبو جبة 38 عاماً من مدينة غزة يعمل محامياً. وحسب إفادة المواطن للهيئة أن الانفجار وقع في أثناء توقف السيارة أمام مكتبه الواقع في حي الرمال بغزة، ما أدى إلى حدوث أضرار مادية جزئية بالسيارة، وذلك بعد تلقيه رسالة تهديد ووعيد عبر هاتفه النقال في نفس اليوم. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/9 انفجرت عبوة ناسفة أسفل سيارة المواطن مصباح جاسر عطا الله 48 عاماً من مدينة غزة، وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الانفجار حدث في أثناء توقف السيارة أمام منزل المذكور الواقع في حي الزيتون بغزة، ما أدى إلى حدوث تدمير كلي للسيارة، كما تم إلحاق أضرار جزئية في سيارة أخرى تعود ملكيتها للمواطن ذاته، وإلحاق أضرار جزئية في منزله وعدد من المنازل المجاورة. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2010/8/6 انفجرت عبوة ناسفة أمام منزل المواطنة فاطمة محمد أبو خوصة 63 عاماً من مدينة غزة. وحسب المعلومات التي توفرت لدى الهيئة أن الانفجار أدى إلى حدوث أضرار في الباب الخارجي للمنزل، وأن الشرطة حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث. يشار إلى أن المواطنة المذكورة هي شقيقة القيادي في حركة فتح توفيق أبو خوصة، الموجود حالياً في رام الله.

خامساً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية

لوحظ خلال هذا الشهر كما في الأشهر السابقة استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية. وفي هذا الصدد، يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت

تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة...".

ففي مجال محكمة العدل العليا ومحكمة البداية والقرارات الصادرة عنهما، فقد وثقت الهيئة عدد من الشكاوى حول صدور قرارات من المحكمة العليا، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات حتى لحظة إعداد هذا التقرير ومن تلك القرارات:

البند الأول: قرارات صدرت خلال شهر آب الحالي أو تلقت الهيئة شكاوى خلال شهر آب تتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف ولم يتم تنفيذها:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	يوسف احمد يوسف حلايقة	مركز توقيف المخابرات العامة /الخليل	2010/7/24	2010/8/23
2.	انس محمد زينون حلايقة	مركز توقيف المخابرات العامة/ الخليل	2010/7/24	2010/8/23
3.	احمد محمود ساحوري	السجن العسكري /بيت لحم	2010/7/6	2010/8/9
4.	عبد الفتاح عزام محمد الحسن	جهاز الأمن الوقائي في رام الله	2009/5/25	2010/3/2 تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ 2010/9/21
5.	حمزة محمود مرعي	جهاز الأمن الوقائي في رام الله	2010/5/5	2010/7/26
6.	مهدي محمد خير عبد الرحيم نزال	جهاز المخابرات نابلس	2010/4/29	2009/12/20 وبتاريخ 2010/1/20 عرض على المحكمة العسكرية وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين
7.	محمد مجيد إبراهيم مرعي	جهاز الاستخبارات العسكرية نابلس	2010/1/30	2010/6/28 صدر قرار من المحكمة العسكرية بالإفراج عنه كونه شرطي ولكن القرار

لم ينفذ				
2010/8/11	2010/6/2	جهاز الأمن الوقائي في رام الله	محمد سامح عفانة	8.

البند الثاني: قرارات صدرت خلال شهور سابقة وتعلق بالإفراج لعدم قانونية إجراءات التوقيف وما زالت لم تنفذ وهي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
9.	زياد موسى حامد	جهاز المخابرات في رام الله	2010/6/25	2010/7/5
10.	محمد عصام ظاهر سليمان	جهاز الأمن الوقائي في رام الله	2010/4/2	2010/7/10
11.	سامر عصام ظاهر سليمان	جهاز الأمن الوقائي في رام الله	2010/4/27	2010/7/7
12.	جمعة سعد أبو جبل	جهاز المخابرات في نابلس	2010/3/27	2010/7/11
13.	نضال مصطفى الأسمر	جهاز المخابرات في نابلس	2010/4/8	2010/7/4
14.	منصور خليل دوابشة	جهاز الاستخبارات في نابلس	2010/4/26	تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/7/13 وصدر قرار عن تلك المحكمة بحبسه لمدة شهرين ورغم انقضاء تلك المدة كون المواطن موقوف منذ 2010/4/26 إلا أن جهاز الاستخبارات لم يتم بتنفيذ قرار المحكمة العسكرية تلك
15.	عادل محمد عبد شواورة	جهاز الأمن الوقائي في بيت لحم	2010/4/11	2010/7/4
16.	مصعب مصطفى الهور	مركز توقيف الأمن	2009/9/15	2010/5/19

		الوقائي / الظاهرية		
2010/5/10	2010/1/25	مركز توقيف الأمن الوقائي / الخليل	نعمان احمد إسماعيل الدرايع	17.
2010/1/10	2008/2/6	جهاز المخابرات العامّة في رام الله	محمد أحمد سوقية	18.
2010/2/22	2009/9/2	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة رام الله	شريف وليد غانم	19.
2010/2/10 حكم عليه بالسجن سنتين من المحكمة العسكرية بنابلس	2009/12/31	مركز توقيف الأمن الوقائي في مدينة نابلس	مأمون إحسان عبد الله عاشور	20.
2010/1/19	2008/10/10	سجن المخابرات العامّة في مدينة أريحا	مهند محمود جميل نبروخ	21.
2010/1/10 معروض أمام المحكمة العسكرية ولديه جلسة بتاريخ 2010/7/11	2009/8/27	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة رام الله	ضياء الدين حمدان علي مصلح	22.
2010/1/12 حكم عليه بالسجن سنة ونصف من المحكمة العسكرية بتهمة مناهضة السياسة العامة للسلطة	2009/11/8	مركز توقيف الاستخبارات في مدينة نابلس	طارق عبد الرازق داوود زيد	23.
2010/1/12 حكم عليه بالسجن سنة ونصف من المحكمة العسكرية بتهمة مناهضة السياسة العامة للسلطة	لم يذكر في الشكوى	جهاز المخابرات العامّة في رام الله	خالد جميل خليل السراج	24.
2009/10/14 حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل محكمة عسكرية	لم يذكر في الشكوى	جهاز الاستخبارات العسكرية في رام الله	جودة محمود دغرة	25.
2010/2/3	2009/9/15	سجن المخابرات العامّة في مدينة أريحا	احمد "محمد يسري" راتب العووي	26.

2010/2/3	2010/10/11	سجن المخابرات العامه في مدينة أريحا	مجد ماهر ربحي عبيد	27.
2010/1/19	2008/10/8	سجن المخابرات العامه في مدينة أريحا	وسام عزام عبد المحسن قواسمة	28.
2010/3/14	2009/8/24	جهاز الاستخبارات العسكرية في رام الله	وجدى أنور سعيد فرادنة	29.
2010/4/18 من محكمة البداية في الخليل ودفعت الكفالة	2010/1/12	مركز توقيف الوقائي في الخليل	سائد عبد الرحمن عبد الفتاح العواودة	30.
محكوم بالسجن لمدة سنتين من المحكمة العسكرية منذ 2009/12/14 وبعد ذلك صدر قرار بتاريخ 2010/4/12 عن محكمة العدل العليا	2010/2/14	الاستخبارات العسكرية/ نابلس	حسن مصطفى زاغة	31.
2010/4/22	2010/1/11	مركز توقيف الأمن الوقائي / الظاهرية	ماجد محمد يوسف العواودة	32.
2010/4/5	2010/1/13	مركز توقيف الأمن الوقائي / الظاهرية	جمال حسن حسين العواودة	33.
2010/4/21	2010/1/12	مركز توقيف الأمن الوقائي / الخليل	عبد المجيد اسحق محاريق	34.
2010/5/17	2010/3/21	جهاز المخابرات العامه في رام الله	طارق زياد حسن الشيخ	35.

إلى جانب تلك القرارات صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها، وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا، بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة (37) من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترقين قيوده وإلغاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.

3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

4. بتاريخ 2010/4/21 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإعادة المواطن موفق سعادات إلى مركز عمله في وزارة التربية والتعليم كمشرف تربية رياضياً لإلغاء قرار نقله من وظيفته تلك إلى وظيفة مدرس تربية رياضياً لإلغاء كافة الآثار المترتبة على القرار المطعون فيه لمخالفته أحكام قانون الخدمة المدنية.

5. بتاريخ 2010/3/15 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإعادة صرف الراتب الشهري للمواطن (جواد علي عيسى دودين) والذي يعمل أمام وخطيب في مديرية أوقاف جنوب الخليل وذلك بأثر رجعي وفق ما نصت عليه المادة (94) من قانون الخدمة المدنية لعام 1998، ورغم ذلك لم ينفذ القرار حتى الآن.

رابط: انتهاك الحق في التنقل والسفر

- لا تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار قضية نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر في محافظات غزة منذ تشرين ثاني 2008 وحتى نهاية شهر تموز.

وحسب معلومات الهيئة التي حصلت عليها من قبل المسؤولين في وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، فإن وزارة الداخلية في الضفة الغربية لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة، ما يتسبب في حرمانهم من حقهم في السفر والتنقل، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للحالات الخاصة، منها الحالات المرضية التي يتقرر علاجها بالخارج، والطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج البلاد، إضافة إلى حاجة الآلاف ممن انتهت صلاحية جوازاتهم وحاجتها للتجديد.

سادساً: الفصل من الوظيفة العمومية:

لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في جهاز التربية والتعليم والعالي، فقد تلقت الهيئة خلال شهر آب 8 شكاوى ضد الوزارة بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى 573 شكوى، خلال هذا الشهر والشهور السابقة، يدعي المشتكون في تلك الشكاوى إن فصلهم تم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، وتعتبر الهيئة أن هذا الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز.

انتهى

